مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والادارة، م٣٦ ع ١، ص ص: ١-٣٣ (١٤٤٣هـ/٢٠٢٢م)
DOI: 10.4197 / Econ.36-1.

أثر طول فترة المراجعة وحجم مكتب المراجعة على جودة القوائم المالية: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية

يوسف عبدالله عمر باسودان

قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والادارة – جامعة الملك عبدالعزيز

سامح محمود ابراهيم سليمان

قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والادارة – جامعة الملك عبدالعزيز

المستخلص : هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير طول فترة المراجعة وحجم مكتب المراجعة على جودة القوائم المالية بالتطبيق على شركات المساهمة السعودية. وقد ركزت الدراسة تحديدا على التأكد من فاعلية طول فترة المراجعة التي حددها النظام السعودي بخمس سنوات كحد أقصى مع عدم وجود حد أدنى. كما ركزت الدراسة على معرفة تأثير حجم مكتب المراجعة في تعزيز العلاقة بين طول فترة المراجعة وجودة القوائم المالية.

ولفحص تأثير كل من طول الفترة وحجم المكتب على جودة القوائم المالية، اعتمدت الدراسة على منهاج التحليل الكمي باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد. واستخدام مستوى الاستحقاقات التقديرية كمؤشر على جودة القوائم المالية والتي يتم استخراجها بطريقة نموذج جونز المعدل وفقا لدراسة (Dechow et al. 1995). وقد تم تطبيق الدراسة على شركات المساهمة المسجلة في سوق المال السعودي خلال الفترة (من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٦) مع استبعاد قطاعي البنوك والتأمين.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن طول فترة المراجعة المحددة بخمس سنوات كحد أقصى تؤدي إلى التقليل من حجم الاستحقاقات التقديرية مُقاسة بالقيمة المطلقة، وبالتالي تحسين جودة القوائم المالية. كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين طول فترة المراجعة الطويلة (٤ إلى ٥ سنوات) وجودة القوائم المالية، بينما لا توجد علاقة بين طول فترة المراجعة القصيرة (٣ سنوات كحد أقصى) والقيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية. وأظهرت النتائج أن مكاتب المراجعة الكبيرة لها أفضلية على المكاتب الصغيرة في الحد من إمكانية إدارة الأرباح وبالتالي تحسين جودة القوائم المالية. وعلى وجه الخصوص أظهرت النتائج أن المكاتب الكبيرة أسرع في اكتساب المعرفة خلال الفترة القصيرة مقارنة بالمكاتب الصغيرة.

الكلمات المفتاحية: طول فترة المراجعة – حجم مكتب المراجعة – جودة القوائم المالية – الاستحقاقات التقديرية – إدارة الأرباح

المقدمة:

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسة لتوصيل المعلومات المالية إلى الأطراف الخارجية. وبسبب إشكالية عدم تماثل المعلومات واحتمال تضارب المصالح بين الإدارة والمستخدمين الخارجيين، فإن القيام بمراجعة القوائم المالية من قبل المراجع الخارجي يُعزّز من جودة المعلومات المالية التي تم الإفصاح عنها من قبل الإدارة.

ولكي تقوم وظيفة المراجعة بتحسين جودة القوائم المالية فإنها تعتمد على احتمالية اكتشاف التحريفات الجوهرية، وتبليغ هذه التحريفات إلى المكلفين بالحوكمة (Johnson et al., 2002). إن اكتشاف الأخطاء الجوهرية وتصحيحها يعتمد على المعرفة الخاصة لدى المراجع عن الشركة التي يراجع قوائمها المالية. هذه المعرفة محل جدل عند مناقشة طول فترة المراجعة، حيث يُعتقد أن المراجع يفتقد هذه المعرفة في السنوات الأولى من علاقته بالعميل، مما يؤدي إلى ضعف أداء المراجع وبالتالي تدهور جودة القوائم المالية. فالمعرفة تُمثل عنصرا حاسما لقدرة المراجع على اكتشاف التحريفات الجوهرية والحد من ممارسات الإدارة المبالغ فيها عند إعداد القوائم المالية. هناك قدرا كبيرا من المعرفة مثل معرفة الأنظمة المحاسبية والمالية، ونظام الرقابة الداخلية، وطبيعة نشاط العميل تزيد من كفاءة المراجع. من أجل ذلك يرى المعارضون للتغيير الدوري الإلزامي للمراجعين بأن العلاقات الطويلة تحسن من جودة المراجعة باعتبار أن المعرفة المتعمقة والخبرة المتراكمة المكتسبة تؤدي إلى سهولة اكتشاف الأخطاء الجوهرية وتصحيحها(Knechel and Vanstraelen, 2007;Malik et al., 2017;Jadiyappa et al., 2021

في الجانب الآخر، يُنظر إلى العلاقة الطويلة بين المراجع والعميل على أنها قد تؤدي إلى ميول وانحياز المراجع إلى جانب قرارات الإدارة وفقدانه للموضوعية والاستقلالية بسبب نظرته إلى العميل على أنه مصدر دخل دائم يخشى فقدانه. أما بالنسبة للمعرفة المتراكمة والخبرة المكتسبة، يرى (Chi and Huang, 2005) بأن التأثير الإيجابي للمعرفة قد يتضاءل بعد الوصول إلى نقطة معينة يكون المراجع قد وصل فيها إلى درجة الألفة المفرطة (Excessive familiarity) والتي عندها يفقد الإبداع، والشك المهني، بسبب تكرار عملية المراجعة مما يؤثر على جودة المراجعة وبالتالي جودة القوائم المالية. يصف (Shockley, 1981) هذا الموقف، بأن الثقة الزائدة بالعميل تنتج من العلاقة الطويلة وكنتيجة لهذه الثقة الزائدة يقوم مكتب المراجعة باستخدام إجراءات أقل شدة وأقل ابتكارا.

هناك بعدان متعارضان حول طول فترة المراجعة، بعد تنظيمي يرى ضرورة تطبيق التغيير الدوري الإلزامي للحفاظ على استقلالية المراجع. والبعد الثاني، هو البعد المهني الذي يمثل رأي الممارسين للمهنة، واللذين يؤكدون على أن الحد من طول فترة المراجعة سيؤدي إلى فقدان المعرفة المكتسبة وسيتولد عن التغيير الدوري تكلفة باهظة نتيجة

لمحاولة المراجع التعلم والمعرفة عن طبيعة نشاط العميل وأنشطته المالية والمحاسبية خلال السنوات الأولى من الارتباط (Carcello and Nagy, 2004).

كما وجدت العديد من الدراسات السابقة أن حجم مكاتب المراجعة مرتبط إيجابيا بجودة القوائم المالية. وذلك عائد لسببين، الأول يتمثل في الكفاءة، بحكم إنفاقها الكبير على برامج تدريب مراجعيها وتطويرهم. والآخر يتمثل في الاستقلالية، بسبب حجمها الضخم وتعاملها مع عدد كبير من العملاء مما يمنحها القوة المالية، وبالتالي يمنحها قدرة الوقوف في وجه العميل أو الإبتعاد عنه إذا لزم الأمر (Johnson et al. 2002; Teoh and Wong 1993; DeAngelo, 1981; Firth and Keng, 2004). والبحث الحالي يقدم دراسة لأثر طول فترة المراجعة وحجم مكتب المراجعة على جودة القوائم المالية، وذلك بالتطبيق على شركات المساهمة السعودية.

٢/١ مشكلة البحث:

إن التقرير عن نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي من خلال القوائم المالية للمستفيدين من هذه القوائم هو مسئولية الإدارة. وهناك احتمالية وجود تعارض في المصالح بين الإدارة والمستفيدين من القوائم المالية. هذا التعارض يجعل من الضروري مراجعة القوائم المالية عن طريق طرف ثالث يتمتع بالاستقلال والكفاءة، وذلك لتخفيض مخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية، وبالتالي زيادة جودتها مما يساعد في تحسين عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تصب في مصلحة المستفيدين من هذه القوائم (Al-Thuneibat et.al., 2011).

وتمثل طول فترة المراجعة عدد السنوات التي قضاها المراجع مع نفس العميل. وكما ذكرنا سابقا هناك بعدان متعارضان حول طول فترة المراجعة، بعد تنظيمي يرى ضرورة تطبيق التغيير الدوري الإلزامي للحفاظ على استقلالية المراجع. والبعد الآخر هو البعد المهني الذي يرى أن الحد من طول فترة المراجعة سيؤدي إلى فقدان المعرفة المكتسبة وسيتولد عن ذلك تكلفة باهظة نتيجة لمحاولة المراجع التعلم والمعرفة عن طبيعة نشاط العميل وأنشطته المالية خلال السنوات الأولى من الارتباط (Carcello and Nagy, 2004). المؤيدين للتغيير الإلزامي يشيرون إلى أنه سيمنع من مخاطر الألفة التي تسببها العلاقة طويلة الأجل بين المراجع والعميل، أي أن التغيير الإلزامي سيعطي نظرة جديدة للسياسات المحاسبية والممارسات ويقلل من حرص المراجعين على إرضاء عملائهم. من ناحية أخرى يرى المعارضون بأن التغيير الإلزامي سيقلل من جودة المراجعة بسبب نقص المعرفة بالممارسات المحاسبية للعميل، وبالتالي سيرفع تكاليف المراجعة بسبب تأثير منحنى التعلم (Dattin,2017). إن الاختلاف بين المؤيدين والمعارضين يتمثل في عنصرين هامين، عنصر الاستقلالية وعنصر الكفاءة.

وقد تباينت نتائج الدراسات السابقة، حيث توصلت بعض الدراسات إلى أنه كلما زاد طول فترة المراجعة فإن ذلك يؤدي إلى تحسين جودة المراجعة وبالتالي

تحسين جودة القوائم المالية (Chen et al., 2008; Jenkins and Valury, 2008; Malik et al., 2017; Jadiyappa et al., 2021) . بينما توصلت دراسات أخرى إلى أن زيادة طول الفترة تؤثر بشكل سلبي على جودة المراجعة وبالتالي على جودة القوائم المالية (Chi ;2006 , and Huang, 2005; Carey and Simnett, 2006; Al-Thuneibat et al., 2011 أبوالخير). وهناك دراسات لم تجد علاقة بين جودة القوائم المالية وطول فترة المراجعة (مبارك، 2012). وتنطلق الدراسة الحالية من خلال النظام القائم في المملكة العربية السعودية الذي يتمثل في القرار رقم (٢٦٦/ق) وتاريخ ٢٠٠٨/٩/١م، والذي ينص على الزامية تغيير مكتب المراجعة كل خمس سنوات، حيث جاء هذا النظام بهدف زيادة استقلالية المراجع وبالتالي زيادة ثقة المستخدمين للقوائم المالية في القائمين بعملية المراجعة. فهل قرار الزام الشركات السعودية بتغيير المراجع الخارجي كل خمس سنوات هو قرار ذو جدوى من حيث تحسين جودة القوائم المالية؟ هذا السؤال الذي تسعى الدراسة الحالية إلى إيجاد إجابة له، خاصة في ظل تضارب نتائج الدراسات السابقة. وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي أُجريت في المملكة العربية السعودية من حيث الفترة والشركات التي تغطيها الدراسة ومن حيث النموذج الذي تستخدمه الدراسة (كما سيتم مناقشته في قسم الدراسات السابقة).

وإلى جانب طول فترة المراجعة تهتم الدراسة الحالية بحجم المكتب، نظرا للفروقات التي بين المكاتب الكبيرة والمكاتب الصغيرة. فقد وجدت العديد من الدراسات السابقة أن حجم مكاتب المراجعة مرتبط إيجابيا بجودة القوائم المالية. حيث وثقت هذه الدراسات أن المكاتب الكبيرة أكثر كفاءة واستقلالية بحكم حجمها المالي الذي يمنحها الاستقلالية واهتمامها بتدريب وتطوير موظفيها مما يحسن الكفاءة (Johanson et al., 2002; Firth and Keng, 2004; Chi and Huang, 2005). هذه الفروقات تعتبر ذات أهمية في حال تطبيق نظام التغيير الإلزامي، لمعرفة أثرها على الاحتكار في سوق مهنة المراجعة وزيادة المنافسة بحسب رأي المؤيدين للتغيير الإلزامي.

تهتم الدراسة الحالية بفحص أهمية التغيير الالزامي، من حيث تأثيره الإيجابي على الاستقلالية، وما إذا كان يؤثر على كفاءة المراجع بالسلب، بحسب رأي المعارضين. وهل عدد سنوات الفترة الإلزامية كافية لنيل المراجع للمعرفة المتعمقة بالعميل؟ وهل هناك فروق بين المكاتب الكبيرة والمكاتب الصغيرة من حيث الكفاءة والاستقلالية خلال فترة المراجعة؟ وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس وهو: هل تؤثر طول فترة المراجعة وحجم مكتب المراجعة على جودة القوائم المالية في شركات المساهمة السعودية؟

١/٣ أهمية البحث:

١/٣/١ الأهمية العلمية:

يكتسب البحث أهميته العلمية من كونه يتناول أحد الموضوعات البحثية التي تركز على جوانب هامة في طبيعة العلاقة بين المراجع والعميل خلال فترة الارتباط بينهما، وتأثير هذه العلاقة على جودة القوائم المالية. هناك جانب الاستقلالية، حيث أن استقلالية المراجع وعدم انحيازه لضغوطات الإدارة ينتج عنه جودة عالية للقوائم المالية، مما يحقق المصداقية والموثوقية بالنسبة للمستخدمين. وتهتم الدراسة أيضا بجانب الكفاءة، فكلما كان المراجع لديه القدرة على اكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية كلما حقق جودة مراجعة عالية وبالتالي زيادة جودة القوائم المالية. ويعتبر دور المراجع الركن الأساسي لإضفاء الموثوقية والمصداقية على القوائم المالية. استقلال وكفاءة المراجع خاصيتان مهمتان من خواص المراجع الخارجي، واللتان بدونهما لن يكون لعمل المراجع وتقريره أي أهمية.

٢/٣/١ الأهمية التنظيمية:

تأتي الأهمية التنظيمية من حيث تنظيم العلاقة بين مكتب المراجعة والعميل لتحقيق رقابة أكبر ومعرفة جوانب القصور في النظام المحدد لعدد سنوات المراجعة، وما إذا كان هناك حاجة لزيادة عدد سنوات المراجعة. وهل النظام القائم فعال ويحقق الهدف الرئيسي المتمثل في زيادة استقلالية المراجع وتحقيق الثقة به من قبل مستخدمي القوائم المالية. ويستمد البحث أهميته من ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في البيئة المحلية، وبالتالي فإن نتائج البحث ستسهم في الارتقاء بمهنة المراجعة في المملكة العربية السعودية.

٤/١ أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر طول فترة المراجعة وحجم مكتب المراجعة على جودة القوائم المالية بالتطبيق على شركات المساهمة السعودية. وتركز الدراسة بشكل محدد على فاعلية طول فترة المراجعة التي حددها النظام في المملكة العربية السعودية بخمس سنوات مراجعة كحد أقصى مع عدم وجود حد أدنى. وتسعى الدراسة إلى التحقق من آراء المعارضين والمؤيدين لنظام التغيير الإلزامي لمكتب المراجعة، حيث يختلفان حول مدى فاعلية التطبيق للنظام. وبالتالي فإن الدراسة الحالية تقدم رأي حول مدى فاعلية تطبيق التغيير الإلزامي لمكاتب المراجعة. وتقوم الدراسة باختبار فترات المراجعة عبر تقسيمها إلى فترة قصيرة (من سنتين إلى ثلاث سنوات) وفترة طويلة (من أربع سنوات إلى خمس سنوات) لتتعرف على أثر منحنى التعلم على كفاءة المراجعة. أيضا تهتم الدراسة بعامل حجم المكتب، نظرا لإمكانيات المكاتب الكبيرة من حيث الكفاءة والاستقلالية وبالتالي تأثيرها على جودة القوائم المالية.

مما سبق يمكن تحديد أهداف الدراسة كما يلي:

١- دراسة أثر طول فترة المراجعة على جودة القوائم المالية في شركات المساهمة السعودية.

٢- دراسة ما إذا كان حجم مكتب المراجعة يُعزّز من تأثير طول فترة المراجعة على جودة القوائم المالية في شركات المساهمة السعودية.

٣- التحقق من صحة آراء المعارضين والمؤيدين لنظام التغيير الإلزامي لمكتب المراجعة.
٤- التحقق من تأثير منحنى التعلم على أداء المراجعين خلال فترة المراجعة المحددة في المملكة العربية السعودية.
٥- التحقق من الاختلاف بين أداء المكاتب الكبيرة (Big 4) والمكاتب الصغيرة (Non- Big 4) من حيث تأثيرها على جودة القوائم المالية في شركات المساهمة السعودية.

١/٥ حدود البحث:

١- أقتصر هذا البحث على دراسة المتغيرات التي يعتقد أن لها أثرا جوهريا على جودة القوائم المالية، وهي طول فترة ارتباط مكتب المراجعة مع العميل، وحجم مكتب المراجعة.
٢- أقتصر هذا البحث على دراسة العلاقة بين طول فترة ارتباط مكتب المراجعة مع العميل، ولم يتطرق للعلاقة بين طول فترة ارتباط شريك المراجعة مع العميل.
٣- أقتصر مجتمع الدراسة على شركات المساهمة السعودية المسجلة في سوق الأسهم السعودي، ما عدا الشركات المالية وهي البنوك وشركات التأمين، حيث أن لها سياسات محاسبية خاصة، وتعتبر من الشركات ذات الأنشطة المتخصصة، وقد تم استبعادها من عينة الدراسة.

٦/١ الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة أشارت إلى نتائج مختلطة بخصوص العلاقة بين طول فترة المراجعة وجودة القوائم المالية مُقاسة بمدى ممارسة إدارة الأرباح من قبل شركات الأعمال. وقد أشارت العديد من الدراسات في دول مختلفة بأن ازدياد طول فترة ارتباط مكتب المراجعة بالعميل يؤدي إلى ألفة مفرطة بين المراجع والعميل وبالتالي تبدأ الجودة بالانحدار مما يؤثر بشكل سلبي على جودة القوائم المالية. فقد قام Chi and Huang (2005) بدراسة أهتمت بثلاثة عوامل مرتبطة بفاعلية تطبيق التغيير الإلزامي في بيئة الأعمال التايوانية. تمثلت هذه العوامل في تأثير منحنى التعلم، والألفة المفرطة، والتباين بين المكاتب الكبيرة والصغيرة من حيث سرعة اكتساب المعرفة بالعميل الجديد. استخدمت الدراسة مستوى الاستحقاقات التقديرية حسب نموذج (Dechow et al., 2010) كممثل لجودة القوائم المالية خلال طول فترة المراجعة. وتوصلت النتائج إلى أن المراجع يكتسب المعرفة كلما زادت طول فترة المراجعة مما يؤدي إلى تحسين الجودة. إلا أنه مع ازدياد طول الفترة تحدث كذلك ألفة مفرطة بين المراجع والعميل وبالتالي تبدأ الجودة بالانحدار، وتمثل السنة الخامسة النقطة الفاصلة للآثار الإيجابية والسلبية بحيث تبدأ بعدها الجودة بالتناقص. وتوصلت إلى أن المكاتب الكبيرة أفضل من المكاتب الصغيرة من حيث سرعة اكتساب المعرفة. وأوصت بأنه يجب التركيز على إلزامية التغيير الدوري لمكاتب المراجعة. وكذلك دراسة (AL- Thuneibat et al. 2011) استخدمت نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحليل العلاقة بين طول فترة المراجعة وجودة المراجعة.

وقد أهتمت الدراسة بأثر طول فترة مكتب المراجعة وحجم مكتب المراجعة على جودة المراجعة في الشركات الأردنية المساهمة، ما عدا البنوك والتأمين، خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦. وخلصت النتائج إلى أن طول الفترة توثر بشكل سلبي على جودة المراجعة، وبأن حجم مكتب المراجعة لا يساعد على تحسين الجودة. ورأت الدراسة بأن سبب التدهور يعود لكون الفترات الطويلة قد خلقت ثقة مكتسبة لدى المراجع بالعميل مما يعرض الاستقلالية للخطر، وينتج هذا من خلال العلاقات التي توطدت بينه وبين الإدارة.

تعتبر إيطاليا من أوائل الدول التي ألزمت الشركات بالتغيير الدوري لمكاتب المراجعة منذ عام ١٩٧٥م، حيث نص القانون على أن تقوم الشركة بتجديد فترة المراجعة كل ثلاث سنوات، ويسمح بهذا الإجراء مرتين فقط، أي أن الفترة القصوى المسموح بها هي تسع سنوات. وفي عام ٢٠٠٦م تم التعديل على القانون على أن تكون فترة المراجعة تسع سنوات كاملة إلزامية بهدف تحسين كفاءة وفاعلية المراجعة (Corbella et al., 2015) ذلك أن البيئة القانونية في إيطاليا افترضت بأن المراجع سيتحفظ محاسبيا بشكل أكبر في الثلاث سنوات الأخيرة من العقد لكونه يعلم أنه سيتم تغييره. وللتحقق من صحة هذه الفرضية قامت دراسة Cameran et al. (2016) باختيار عينة من الشركات الإيطالية المساهمة خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٤). واستخدمت الدراسة نموذج (DeFond and Park, 2001) لقياس الاستحقاقات التقديرية لرأس المال العامل كمؤشر على جودة المراجعة، بالإضافة إلى استخدام نموذج (Basu,1997) لقياس التحفظات المحاسبية. وخلصت الدراسة إلى أن المراجع يصبح أكثر تحفظا في الثلاث السنوات الأخيرة، أي قبل التغيير الإلزامي.

وفي البيئة البرازيلية قامت دراسة Silvestre et al. 2018) بالتحقق مما إذا كان تأثير التغيير الدوري لمكاتب المراجعة سيختلف عند إجرائه بشكل إلزامي مقارنة بالشكل الاختياري (الطوعي). وتعتبر البيئة البرازيلية من الأنظمة القليلة التي تقوم بتطبيق إلزامية التغيير الدوري لمكاتب المراجعة كل خمس سنوات مع فترة تهدئة ثلاث سنوات. إلا أن النظام البرازيلي قام بتعليق الإجراء المتبع في عام ٢٠١٣ خلال فترة التقارب مع المعايير الدولية (IFRS)، على افتراض أن التغيير الإلزامي قد يسبب ارتباك وعدم استقرار غير مرغوب به، حيث سمح بتمديد فترة المراجعة على أن يكون لدى الشركة لجنة مراجعة. اعتمدت الدراسة على جودة الأرباح كمؤشر على فاعلية كل من التغيير الالزامي أو الطوعي عن طريق استخدام نموذجي جونز وجونز المعدل لقياس إدارة الأرباح. ولقياس أخطاء التقدير استخدمت نموذج (Dechow and Dichev, 2002) ونموذج (McNichols, 2002). وتم التحليل على عينة من الشركات البرازيلية مكونة من ٢٠٣ شركة من جميع القطاعات ما عدا قطاع التمويل والتأمين خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥). وأظهرت النتائج أن التغيير الإلزامي يخفض من

قيمة الاستحقاقات التقديرية عندما تم قياسها بنهج إدارة الأرباح، ولم تجد علاقة عن طريق قياسها بنهج أخطاء التقدير. وأظهرت النتائج بأن الشركات التي تقوم بتغيير مكتب المراجعة بشكل اختياري لديها مستوى استحقاقات تقديرية أعلى.

في كوريا الجنوبية قامت دراسة Kim et al. (2015) بأخذ عينة من الشركات التي تم تغيير مراجعيها بشكل إلزامي وعينة من الشركات التي تم تغيير مراجعيها بشكل طوعي لاختبار جودة المراجعة في كلا الحالتين. استخدمت الدراسة مؤشر إبداء الرأي حول استمرارية العميل المتعثر ماليا لقياس جودة المراجعة في السنوات الأولى من الارتباط بين المراجع والعميل. واستخدمت أيضا مستوى الاستحقاقات التقديرية لقياس جودة الأرباح والتعرف على معرفة المراجع وخبرته. وظهرت النتائج بشكل يتماشى مع آراء المؤيدون للتغيير الإلزامي، حيث وجدت بأن الشركات التي تم تغيير مراجعيها إلزاميا تلقت رأي الاستمرارية بشكل أكبر من الشركات التي قامت بتغيير مراجعيها بشكل طوعي. كما وجدت بأن مستوى الاستحقاقات التقديرية أقل بالنسبة لحالة التغيير الإلزامي عما هو عليه بالنسبة للتغيير الطوعي.

على الجانب الآخر، أشارت بعض الدراسات أن استمرار المراجع على المدى الطويل مع الشركة لا يؤثر على جودة المراجعة وبالتالي جودة القوائم المالية (Johnson et al., 2002; Chen et al., 2008; Malik et al., 2017; Jackson et al., 2008; Jadiyappa et al., 2021). بالإضافة إلى أن بعض الدراسات الأخرى لم تجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فترة المراجعة الطويلة ومستوى الاستحقاقات التقديرية، مما يشير إلى أن استمرار المراجع على المدى الطويل مع الشركة لا يؤثر على جودة المراجعة وبالتالي استقلالية المراجع (Carcello and Nagy, 2004).

أما بالنسبة لبيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية قامت ثلاث دراسات بالاهتمام بأثر طول فترة الارتباط بين مكتب المراجعة والعميل على جودة المراجعة والقوائم المالية. هذه الدراسات هي: أبوالخير (٢٠٠٦) ومبارك (٢٠١٢) وعصيمي (٢٠١٥). فقد أجرى أبو الخير (٢٠٠٦) دراسة هدفت إلى تقديم أدلة ميدانية حول جدوى التغيير الإلزامي لمكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية. واستخدمت الدراسة نموذج Jones (1991) لقياس الاستحقاقات التقديرية باعتبارها مؤشر على جودة المراجعة. وتكونت عينة الدراسة من ٤٠ شركة سعودية تغطي الفترة من ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٤م. وأشارت النتائج بأن جودة المراجعة لا تنخفض في السنة الأولى والثانية، أما السنة الثالثة يحصل انخفاض في الجودة على الرغم من معرفة المراجع بأنه سيتم تغييره. وأوصت الدراسة بإمكانية تبني آليات التغيير وأن لا تقل المدة النظامية لبقاء المراجع مع العميل عن خمس سنوات. وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة أبو الخير (٢٠٠٦) من حيث فترة التطبيق، حيث أن الفترة التي تغطيها دراسة أبو الخير من عام ١٩٩٥

وحتى ٢٠٠٤م وهي الفترة التي كان يلزم النظام خلالها الشركات بتغيير مكتب المراجعة كل ثلاث سنوات. بينما الدراسة الحالية تغطي الفترة من عام ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٦م وهي فترة أطول، وتغطي السنوات التي ألزم النظام الشركات خلالها بتغيير المراجع كل خمس سنوات كحد أقصى والذي بدأ تطبيقه منذ عام ٢٠٠٨م، كما لم تغفل الدراسة مرحلة ما قبل التغيير (٢٠٠٣ – ٢٠٠٨). كما تتميز الدراسة الحالية بأنها أدخلت عدد أكبر من المتغيرات الرقابية (حجم الشركة، عمر الشركة، الحالة المالية، صافي التدفقات التشغيلية، صافي الدخل، حجم المبيعات، الاستحقاق الكلي) مقارنة بالدراسات السابقة التي أُجريت في البيئة السعودية.

وقام مبارك (٢٠١٢) بدراسة استخدمت القيمة المطلقة للتغير في نسبة ميلر كمتغير تابع يعبر عن جودة المراجعة، وذلك لمعرفة تأثير طول فترة المراجعة على جودة رقم الأرباح خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٩). وتوصلت النتائج إلى أنه لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين جودة المراجعة وطول فترة التعامل بين مكتب المراجعة والعميل. وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة مبارك (٢٠١٢) من حيث النموذج المستخدم، والفترة التي تغطيها الدراسة، وعدد المتغيرات الرقابية. أما دراسة عصيمي (٢٠١٥) فقد ركزت على قطاع البنوك فقط بخلاف عينة الدراسة الحالية والتي شملت جميع شركات المساهمة السعودية المدرجة في سوق المال عدا قطاعي البنوك والتأمين. وقد هدفت دراسة عصيمي (٢٠١٥) إلى التعرف على أثر التغيير الدوري على جودة القوائم المالية واستقلالية المراجع. واستخدمت الدراسة معادلة الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة. وتمثلت مؤشرات جودة القوائم المالية في كل من الدخل الشامل، وصافي الدخل التشغيلي، وصافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية، وذلك بخلاف الدراسة الحالية التي استخدمت نموذج جونز المعدل. وقد أشارت نتائج دراسة عصيمي إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين طول فترة الارتباط بين المراجع الخارجي والبنك السعودي من ناحية وجودة صافي الدخل التشغيلي وأيضا جودة رقم الدخل الشامل من ناحية أخرى بدرجة ثقة ٩٥%. وأن طول فترة الارتباط بين المراجع الخارجي والبنك السعودي تفسر ٨% تقريبا من التغير في صافي الدخل التشغيلي والتغير في الدخل الشامل للبنك، أما نسبة ٩٢% ترجع لعوامل أخرى لم تؤخذ في الاعتبار. كما توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين طول فترة الارتباط بين المراجع الخارجي والبنك السعودي من ناحية وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية من ناحية أخرى بدرجة ثقة ٩٥%. وأن طول فترة الارتباط بين المراجع الخارجي والبنك السعودي تفسر ٢١% تقريبا من التغير في صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للبنك، أما نسبة ٧٩% فترجع إلى عوامل أخرى لم تؤخذ في الاعتبار.

مما سبق يتضح اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي أُجريت في المملكة العربية السعودية من حيث الفترة والشركات التي تغطيها الدراسة ومن حيث النموذج الذي تستخدمه الدراسة.

كما أن ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في البيئة المحلية تعطي أهمية لدراسة هذا الموضوع، وبالتالي فإن نتائج البحث ستسهم في الارتقاء بمهنة المراجعة في المملكة العربية السعودية.

١/٧ فرضيات البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث، وبناء على طبيعة المشكلة، واسترشاداً بما توصلت إليه الدراسات السابقة، تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية بين طول فترة المراجعة (المحددة بفترة لا تزيد عن خمس سنوات) وجودة القوائم المالية في شركات المساهمة السعودية.

الفرضية الثانية: حجم مكتب المراجعة يُعزّز من تأثير طول فترة المراجعة على جودة القوائم المالية في شركات المساهمة السعودية.

١/٨ منهاج البحث:

يتناول هذا القسم المنهاج الذي اعتمدت عليه الدراسة لتحقيق أهدافها، وذلك بتحديد مجتمع وعينة البحث، والمصادر التي تم الحصول على البيانات منها، ومتغيرات البحث التابعة والمستقلة، والنموذج الذي تم استخدامه لدراسة العلاقة بين جودة القوائم المالية وكل من طول فترة المراجعة وحجم مكتب المراجعة. وقد تم استخدام الأسلوب الوصفي الاستدلالي الاستنباطي كمنهاج للبحث.

١/٨/١ مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع وعينة البحث من شركات المساهمة المسجلة في هيئة السوق المالية السعودية خلال الفترة من عام ٢٠٠٣م إلى عام ٢٠١٦م. وقد تم استبعاد قطاعي البنوك والتأمين نظرا لاختلاف خصائصهما عن القطاعات الأخرى لتفادي عدم تجانس البيانات والتأثير على نتائج تحليل عينة البحث. وتم اختيار الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٦ لأنها تغطي الفترة الالزامية لتغيير مكتب المراجعة كل خمس سنوات والتي بدأت منذ عام ٢٠٠٨م، كما تغطي فترة الزامية التغيير كل ثلاث سنوات والتي تسبق عام ٢٠٠٨م، ولم تتضمن الفترة بعد عام ٢٠١٦م حيث تم اتباع معايير التقرير المالي الدولية ابتداءً من عام ٢٠١٧م للمحافظة على تجانس المعلومات المالية خلال الفترة التي يغطيها البحث. وقد تم التركيز على طول فترة مكتب المراجعة مع الشركة بغض النظر عن تغيير شريك المراجعة خلال سنوات العقد، لكون البحث يقيس طول فترة المراجعة ممثلة بمكتب المراجعة وتأثيرها على جودة القوائم المالية. تبدأ السنة الأولى للدراسة اعتبارا من عام ٢٠٠٣م. وبالنسبة للشركات التي بدأت نشاطها أو تم ادراجها في سوق المال السعودي بعد عام ٢٠٠٣م، فقد تم تحليل طول فترة مكتب المراجعة مع هذه الشركات منذ أول سنة اعتبرت فيها كشركة مساهمة عامة. وقد تم الاعتماد على موقع تداول (www.tadawul.com.sa) لجمع بيانات الشركات والقطاع الذي تنتمي إليه، وعدد سنوات المراجعة التي قضاها مكتب المراجعة مع شركة المساهمة. وتم تقسيم القطاعات على حسب ما هو معمول به في موقع تداول كما هو واضح من الجدول رقم (١).

وقد بلغ عدد الشركات الذي تم جمع بياناتها ١١٦ شركة للأعوام من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٦م، مما شكّل ١٠٢٤ مشاهدة. استبعدت منها ٢٠ مشاهدة، لثلاث شركات، لأنها تسببت في إرباك النتائج بسبب أن طول الفترة تجاوزت الخمس سنوات إلى ست سنوات وسبع سنوات. وأصبح عدد المشاهدات النهائية لفترات المراجعة ١٠٠٤ مشاهدة لعدد ١١٣ شركة كما يظهر من الجدول رقم (٢) الفقرة (أ). من بين هذه المشاهدات ٣٠٨ مشاهدة عبارة عن قيم مفقودة. هذه القيم المفقودة تمثل السنوات الأولى لكل فترة ارتباط بين مكتب المراجعة والعميل، حيث تعتبر هذه السنة سنة الأساس لاستخراج قيمة الاستحقاقات التقديرية حسب نموذج جونز المعدل. نتيجة لذلك يصبح عدد مشاهدات متغير طول الفترة (tenure) ٦٩٦ مشاهدة، منها ٤٥١ مشاهدة تمثل فترات الارتباط الطويلة *LONGTEN* و٢٤٥ مشاهدة تمثل فترات الارتباط القصيرة *SHORTTE*. في الفقرة (ب) من نفس الجدول رقم (٢) يتضح نسبة مراجعة المكاتب الكبيرة والتي تساوي ٥٩,٦% من عدد مشاهدات العينة التي تمتد من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٦. تعطي هذه النتيجة دليل على أن المكاتب الأربعة الكبار لها الحصة الأكبر في سوق مهنة المراجعة في المملكة العربية السعودية.

جدول رقم (١) يوضح تقسيم قطاعات عينة البحث ونسبتها من عينة البحث

اسم القطاع	عدد شركات القطاع في العينة	نسبة تمثيل القطاع للعينة
الطاقة	٣	%٢,٦٥
المواد الأساسية	٣٦	%٣١,٨٦
الأدوية	١	%٠,٨٩
السلع الرأسمالية	١١	%٩,٧٤
النقل	٥	%٤,٤٢
السلع طويلة الأجل	٥	%٤,٤٢
الخدمات الاستهلاكية	٦	%٥,٣١
تجزئة السلع الكمالية	٦	%٥,٣١
تجزئة الأغذية	٤	%٣,٥٤
إنتاج الأغذية	١٠	%٨,٨٥
الرعاية الصحية	٥	%٤,٤٢
الاستثمار والتمويل	٤	%٣,٥٤
الاتصالات	٤	%٣,٥٤
الإعلام والترفيه	٢	%١,٧٧
المرافق العامة	٢	%١,٧٧
إدارة وتطوير العقارات	٩	%٧,٩٧
إجمالي الشركات	**١١٣**	**%١٠٠**

جدول رقم (٢) يوضح المتغيرات المستقلة الرئيسية

المتغيرات المستقلة الرئيسية	عدد مشاهدات العينة
الفقرة (أ):	
عدد مشاهدات طول فترة مكتب المراجعة	١٠٠٤
(القيم المفقودة)	(٣٠٨)
عدد مشاهدات متغير طول الفترة *TENURE*	٦٩٦
عدد مشاهدات متغير طول الفترة الطويلة *LONGTEN*	٤٥١
عدد مشاهدات متغير طول الفترة القصيرة *SHORTTEN*	٢٤٥
الفقرة (ب):	النسبة من عدد مشاهدات العينة
نسبة المراجعة من قبل المكاتب الصغيرة (Non–Big4)	%٤٠,٤
نسبة المراجعة من قبل المكاتب الكبيرة (Big4)	%٥٩,٦

٢/٨/١ المتغيرات المستقلة:

تقوم الدراسة بالتحقق من تأثير طول فترة المراجعة وحجم مكتب المراجعة على جودة القوائم المالية عن طريق نموذج الانحدار الخطي المتعدد. وكما تم ايضاحه في الفقرة السابقة، فإن المتغير التابع (جودة القوائم المالية) يتم قياسه بالاستحقاقات التقديرية. وتستخدم الدراسة متغيرا طول فترة المراجعة وحجم مكتب المراجعة كمتغيرات رئيسية، لمعرفة تأثير طول الفترة على استقلالية المراجع وكفاءته. وتهتم الدراسة بمتغير حجم المكتب حيث أنه حسب الدراسات السابقة (Johnson et al., 2002; Firth and Keng, 2004)، تتمتع مكاتب المراجعة الكبيرة بكفاءة أعلى ودرجة استقلالية أكبر من مكاتب المراجعة الأخرى. كما تستخدم الدراسة عددا من المتغيرات الرقابية (حجم الشركة، عمر الشركة، الحالة المالية، صافي التدفقات التشغيلية، صافي الدخل، حجم المبيعات، الاستحقاق الكلي) والتي من المتوقع أن يكون لها أثراً في عملية إدارة الأرباح بخلاف طول فترة المراجعة وحجم مكتب المراجعة.

١/٢/٨/١ طول فترة المراجعة:

لاختبار آراء المعارضين والمؤيدين لنظام التغيير الإلزامي لمكتب المراجعة، تم استخدام متغير طول فترة المراجعة بين مكتب المراجعة والعميل عن طريق احتساب عدد السنوات التي قضاها مكتب المراجعة مع نفس الشركة. وبناءً على النظام المعمول به في المملكة العربية السعودية والذي يلزم الشركات بتغيير مكاتب المراجعة كل خمس سنوات كحد أقصى، فإن مقياس طول الفترة بالنسبة للدراسة يبدأ من ٢ إلى ٥ سنوات. وتبدأ الدراسة التحليل من السنة الثانية باعتبار أن السنة الأولى هي سنة الأساس بحكم أنها أول سنة ارتباط. في حال تم اشتراك مكتب مراجعة مع المكتب القديم، فإنه يتم اعتباره امتداداً لسنوات المراجعة للمكتب القديم حتى

يكمل الفترة المحددة، وما يليه يعتبر بداية للمكتب الجديد. وتقوم الدراسة أيضاً باختبارات إضافية للتأكد من فرضية تأثير منحنى التعلم، والتي تفترض بأن المراجع يحتاج لبذل الجهد والوقت لكي يكسب المعرفة اللازمة حتى يقوم بعملية المراجعة بكفاءة أكبر. ولذلك تم تقسيم العينة إلى فترات قصيرة من سنتين إلى ثلاث سنوات، وفترات طويلة أكثر من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، يتم اختبار كل متغير على حده. أي أن الدراسة تختبر كل شركة احتفظت بنفس مكتب المراجعة لمدة ثلاث سنوات كاملة، ثم تختبر الشركات التي احتفظت بمكتب المراجعة لمدة خمس سنوات كاملة على حده.

٢/٢/٨/١ حجم مكتب المراجعة:

تستخدم الدراسة معيار انتماء مكتب المراجعة لعضوية أحد مكاتب المراجعة الأربع الكبيرة للتمييز بين مكاتب المراجعة الكبيرة (Big4) وغير الكبيرة (Non-Big4). وقد أشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين حجم مكتب المراجعة وجودة المراجعة الخارجية (جبران، 2010؛ نشوان، 2010؛ Chi and Huang, 2005; Jordan et al., 2010;). حيث أن مكاتب المراجعة الكبيرة تمارس التحفظ بشكل أكثر حول عملية الاستحقاقات التقديرية كونها تحد من عملية المبالغة في تقدير الاستحقاقات التي تستخدمها الإدارة Myers et al. (2003). وتختبر الدراسة فرضية حجم المكتب عن طريق إعطاء معامل متغير حجم المكتب الرقم ١ للمكاتب الكبيرة (Big4)، وإعطاء القيمة صفر في حال إذا كان من خارج المكاتب الأربعة الكبيرة (Non-Big4). غالبا ما تعتبر المكاتب الكبيرة تتمتع بدرجة استقلالية أعلى وذات كفاءة عالية. وتفترض الدراسة بأن المكاتب الكبيرة أكثر اكتسابا للخبرة والمعرفة خلال السنوات الأولى وتتمتع باستقلالية عالية وتحافظ على موضوعيتها طوال فترة ارتباطها بالعميل.

٣/٨/١ المتغير التابع (جودة القوائم المالية):

المبالغات المحاسبية التي تقوم بها الإدارة غالبا تتم من خلال الاستحقاقات المحاسبية، ولأن المحاسبة قائمة على أساس الاستحقاق، فإن جزء كبير من الأرقام المحاسبية قائمة على التقدير والتوقعات والأحكام التأجيلية. قد تستخدم الاستحقاقات بهدف إدارة الأرباح إما بشكل تصاعدي أو تنازلي. حيث تعتبر إدارة الأرباح مقياسا عكسيا لجودة الأرباح يكشف التدخل المتعمد للإدارة عند إعداد القوائم المالية (Silvestre et al. 2018; Baxter and Cotter, 2009). تتكون الاستحقاقات من الفرق بين صافي الدخل والتدفقات النقدية التشغيلية. وتنقسم الاستحقاقات إلى جزئين، الاستحقاقات غير التقديرية والاستحقاقات التقديرية. تعكس الاستحقاقات التقديرية التشوهات والمبالغات الناجمة عن إساءة استخدام المعايير المحاسبية أو إدارة الأرباح المبالغ فيها. ووفقا لما يراه (Dechow et al. 2010) فإنه إذا تم قياس المكون الطبيعي وهو الاستحقاقات غير التقديرية بشكل صحيح، فإن المكون غير الطبيعي وهو الاستحقاقات التقديرية سيظهر بشكل واضح (Silvestre et al. 2018; Chan et al. 2006).

استخدمت العديد من الدراسات مقياس مستوى الاستحقاقات التقديرية كمتغير يقيس تدخل الإدارة في الأرباح المعلنة. واعتبرت أغلب هذه الدراسات أن الزيادة في مستوى الاستحقاقات المحاسبية مرتبط بفشل عملية المراجعة وارتفاع درجة المقاضاة ضد المراجعين (Chen et al. 2008; Heninger, 2001; Geiger and Raghunandan, 2002). وتستخدم الدراسة الحالية نموذج جونز المعدل (Dechow et al. 1995) لقياس مستوى الاستحقاقات التقديرية باعتبارها مؤشر على جودة القوائم المالية خلال فترة العلاقة بين مكتب المراجعة والعميل. فكلما ارتفع مستوى الاستحقاقات التقديرية خلال فترة المراجعة كلما أعطى إشارة على أن المراجع لا يملك الكفاءة والاستقلالية للحد من ممارسة الإدارة لعملية إدارة الأرباح مما يؤدي إلى ضعف جودة القوائم المالية. وتهتم الدراسة الحالية بالقيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية لمعرفة حجمها وما إذا كان لها علاقة بطول فترة المراجعة ومدى تأثيرها على جودة القوائم المالية. وتهدف الدراسة الحالية إلى التحقق من تأثير طول فترة المراجعة ومكتب المراجعة على جودة القوائم المالية، وتستخدم مستوى الاستحقاقات التقديرية كمتغير تابع يشير إلى جودة القوائم المالية. ولتحديد مستوى الاستحقاقات التقديرية تم استخدام نموذج جونز المعدل (Dechow et al.1995) الذي يهتم بقياس مستوى الاستحقاقات التقديرية للكشف عن مدى تدخل الإدارة في إدارة الأرباح، حيث يقوم بقياس الاستحقاقات التقديرية بالخطوات التالية:

أولا: –*قياس الاستحقاقات الكلية Total Accruals:*

يتم قياس الاستحقاقات الكلية عن طريق طرح صافي التدفق النقدي التشغيلي من صافي الربح التشغيلي: $TACC_{it} = NOR_{it} - CFO_{it}$

حيث تمثل:

$TACC_{it}$: تمثل قيمة الاستحقاقات الكلية للشركة t في السنة i.

NOR_{it}: صافي الدخل التشغيلي للشركة t في السنة i.

CFO_{it}: صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة في السنة i.

ثانيا: تقدير معاملات نموذج الانحدار $a_1 a_2 a_3$:

بعد قياس الاستحقاقات الكلية من النموذج رقم (١)، يتم أولا تقدير معاملات نموذج الانحدار لنموذج جونز المعدل الذي يحتسب قيمة الاستحقاقات غير التقديرية عن طريق النموذج التالي:

$$\frac{TACC_{it}}{A_{it}-1} = a_1\left[\frac{1}{A_{it}-1}\right] + a_2\left[\frac{\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}}{A_{it}-1}\right] + a_2\left[\frac{PPE_{it}}{A_{it}-1}\right] + \epsilon_{it}$$

حيث تمثل:

$TACC_{it}$: تمثل قيمة الاستحقاقات الكلية للشركة t في السنة i.

A_{it}: تمثل قيمة الأصول للشركة t في السنة i.

ΔREV_{it}: تمثل التغير في إيرادات الشركة t في السنة i.

ΔREC_{it}: تمثل التغير في حسابات المدينين للشركة t في السنة i.

PPE_{it}: إجمالي الأصول الثابتة للشركة t في السنة i.

$a_1 a_2 a_3$: معاملات الانحدار.

ϵ_{it} : بواقي الانحدار الخطي المتعدد.

ثالثا: قياس قيمة الاستحقاقات غير التقديرية:

بعد تحديد معاملات الانحدار لنموذج جونز المعدل، كما تم تقديرها في النموذج السابق، يتم احتساب الاستحقاقات غير التقديرية وذلك باستبعاد بواقي الانحدار الخطي المتعدد (ϵ_{it})، كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$NDA_{it} = a1\left[\frac{1}{A_{it}-1}\right] + a2\left[\frac{\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}}{A_{it}-1}\right] + a3\left[\frac{PPE_{it}}{A_{it}-1}\right]$$

حيث تعبر NDA_{it} عن الاستحقاقات غير التقديرية *Non-Discretionary accruals* والذي بإيجاده يؤدي إلى التوصل إلى عملية احتساب مستوى الاستحقاقات التقديرية *Discretionary accruals*.

رابعا: استخراج قيمة الاستحقاقات التقديرية $DACC_S$:

الاستحقاقات التقديرية تمثل بواقي الاستحقاق الكلي(ϵ_{it})، بعد استبعاد الاستحقاقات غير التقديرية. ويتم استخراج قيمة الاستحقاقات التقديرية عن طريق خصم الاستحقاقات غير التقديرية NDA_{it} من الاستحقاقات الكلية $TACC_{it}$ (إجمالي الاستحقاقات)، كالتالي:

$$DACC_S = TACC_{it} - NDA_{it}$$

ويمكن التعبير عن المعادلة السابقة بشكل آخر كالتالي:

$$DACC_S = \frac{TACC_{it}}{A_{it}-1} - \left\{ a_1\left[\frac{1}{A_{it}-1}\right] + a_2\left[\frac{\Delta REV_{it}-\Delta REC_{it}}{A_{it}-1}\right] + a_2\left[\frac{PPE_{it}}{A_{it}-1}\right]\right\}$$

وكما ذُكر سابقاً فقد تم استخراج قيمة الاستحقاقات التقديرية في المعادلات السابقة باستخدام نموذج جونز المعدل وفقاً دراسة (Dechow et al.1995).

١/٣/٨/١ نموذج البحث:

تستخدم الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر طول فترة المراجعة وحجم مكتب المراجعة على جودة القوائم المالية في شركات المساهمة السعودية. ويتمثل مؤشر جودة القوائم

المالية في الاستحقاقات التقديرية التي يتم استخراجها عن طريق نموذج جونز المعدل حسب (Dechow et al. 1995). بينما تمثل طول فترة المراجعة المتغير المستقل الأول، وحجم المكتب المتغير المستقل الثاني. بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية، والتي تتمثل في حجم الشركة، وعمر الشركة، والحالة المالية، ومعدل النمو، وصافي التدفق النقدي التشغيلي، وصافي الدخل، والاستحقاقات الكلية. ونظرا لاهتمام البحث بالقيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية لاختبار فرضيات البحث، فقد تم قياس علاقة القيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية بطول الفترة وحجم مكتب المراجعة، وبالتالي التوصل إلى معرفة العلاقة بين كل من طول الفترة وحجم المكتب مع جودة القوائم المالية. والمعادلة التالية توضح نموذج البحث:

$$ABSDACC_{ti} = \beta_0 + \beta_1 TENURE_{it} + \beta_2 Big4_{it} + \beta_3 Size_{it} + \beta_4 AGE_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \beta_6 Grow + \beta_7 CFO_{it} + \beta_8 NPR_{it} + \beta_9 TA_{it} + \epsilon$$

حيث تمثل هذه المتغيرات التالي:

$ABSDACC_{ti}$: تمثل القيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية حسب نموذج جونز المعدل.

$TENURE_{ti}$: تعبر عن طول فترة المراجعة المقاسة بعدد السنوات (٢، ٣، ٤، ٥).

$Big4_{ti}$: يمثل حجم مكتب المراجعة ويعطى الرقم ١ في إذا كان من الأربعة الكبار و٠ إذا كان غير ذلك.

$Size_{ti}$: تمثل حجم الشركة محل المراجعة ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

AGE_{ti} : تمثل عمر الشركة منذ بداية تسجيلها كشركة مساهمة في سوق المال السعودي.

LEV_{ti} : تمثل الحالة المالية للشركة والتي يتم استخراجها عن طريق نسبة المديونية بقسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول.

$Grow$: تمثل حجم المبيعات الشركة ويتم قياسها عن طريق قسمة إجمالي مبيعات السنة على إجمال أصول العام الماضي.

CFO_{ti} : تمثل صافي التدفق النقدي التشغيلي ويتم قياسه عن طريق قسمة صافي التدفق النقدي التشغيلي على إجمالي الأصول ويعتبر على علاقة عكسية مع قيمة الاستحقاقات التقديرية.

NPR_{ti} : تمثل صافي الدخل والتي يتم قياسه عن طريق قسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول.

TA_{ti} : الاستحقاق الكلي.

ϵ : بواقي الانحدار.

٤/٨/١ المتغيرات الرقابية:

تهتم الدراسة بشكل رئيسي بقياس أثر طول فترة المراجعة وحجم مكتب المراجعة على جودة القوائم المالية في شركات المساهمة السعودية، إلا أن هناك خصائص معينة للشركة تتحكم بجودة القوائم المالية طبقاً لظروف معينة تمر بها الشركة، بخلاف طول فترة المراجعة وحجم المكتب. هذه الخصائص تتحكم بدوافع إدارة الأرباح التي تقوم بها الإدارة. ويرى (Johnson et al. 2002) بأن خصائص العميل تؤثر على جودة القوائم المالية، حيث إنه قد يكون

أحد المتغيرات الرقابية مرتبط بطول فترة مكتب المراجعة ومن الاحتمال أن يقود إلى اختلاف ملحوظ في جودة القوائم المالية. وتتمثل المتغيرات الرقابية للدراسة في كل من: حجم الشركة، وعمر الشركة، والحالة المالية، ومعدل النمو، وصافي التدفق النقدي التشغيلي، وصافي الدخل، والاستحقاق الكلي. حيث يعبر كل متغير عن خاصية معينة وذات طبيعة خاصة بإدارة الأرباح وجودة القوائم المالية. وفيما يلي استعراض لهذه المتغيرات.

١/٤/٨/١ حجم وعمر الشركة:

إن حجم وعمر الشركة من الخصائص التي تتعلق بمدى دقة وتطور نظام إعداد القوائم المالية، حيث تختلف دقة وتطور أنظمة إعداد القوائم المالية على حسب العمر والحجم. وتعتبر خاصتي حجم وعمر الشركة من العوامل الهامة في مدى استخدام الإدارة لمستوى الاستحقاقات التقديرية لغرض إدارة الأرباح والتأثير على جودة الأرقام المحاسبية. وتعتبر الشركات الكبيرة أكثر استقراراً في مستويات الاستحقاقات. وكلما كانت الشركة أقدم كلما كانت أكثر استقراراً Johnson et al., 2002; Firth (and Keng, 2004). وفي هذه الدراسة تم قياس حجم الشركة باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول. وعمر الشركة عبارة عن عمرها منذ بداية تسجيلها كشركة مساهمة وإدراجها في سوق المال السعودي.

٢/٤/٨/١ الحالة المالية:

تعتبر الحالة المالية للشركة من العوامل التي تحفز الإدارة في عملية إدارة الأرباح للتأثير على جودة الربح المحاسبي وبالتالي جودة القوائم المالية. فقد تكون الشركات التي تعاني من ضائقة مالية أو تحت قيود الديون أكثر تحفيزا لإدارة الأرباح (Johnson et al., 2002). ويرى مبارك (٢٠١٢) أن المشكلات المالية عادة ما ترتبط بضعف جودة القوائم المالية، فكلما تدهورت الحالة المالية للشركة كان هناك دافع لدى الإدارة لإعداد قوائم مالية مضللة. وفي هذه الدراسة تم استخراج الحالة المالية للشركة عن طريق نسبة المديونية، وذلك بقسمة إجمالي الالتزامات (الالتزامات المتداولة + الالتزامات طويلة الأجل) على إجمالي الأصول.

٣/٤/٨/١ حجم المبيعات:

قد يختلف سلوك الإدارة في الشركات ذات النمو العالي في المبيعات السنوية عن مثيلاتها ذات النمو المنخفض من حيث زيادة أو خفض الأرباح من خلال الاستحقاقات التقديرية. فالنمو في المبيعات السنوية يُظهر الاختلافات الممكنة في السلوكيات الخاصة بالاستحقاقات في الشركات ذات النمو العالي وتلك ذات النمو المنخفض (Silvestre et al. 2018). ويتم قياس حجم المبيعات عن طريق قسمة إجمالي مبيعات السنة على إجمالي أصول العام الماضي.

٤/٤/٨/١ مؤشرات الأداء:

تتمثل مؤشرات الأداء في، صافي التدفق النقدي التشغيلي، وصافي الدخل، والاستحقاق الكلي. وتعتبر من أهم المؤشرات لقياس أداء الشركة وتأثير الأداء على التحكم بالاستحقاقات وإدارة الأرباح. يعتبر صافي التدفق النقدي التشغيلي من أهم

العناصر المرتبطة بالدخل المحاسبي القائم على أساس الاستحقاق، حيث أن تحقيق الشركة لرقم مرتفع لصافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس صحيح، فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية خلال العام كلما ارتفعت جودة الأرباح والعكس صحيح (عبيد وأكبر، ٢٠١٦). صافي التدفق النقدي التشغيلي من أهم الأرقام التي تقيس أداء الإدارة ومدى اعتمادها على الاستحقاقات في عملية إدارة الأرباح، فكلما ارتبطت الاستحقاقات بالتدفقات النقدية بشكل أكبر كلما دل ذلك على جودة أرباح مرتفعة (نور والعواودة، ٢٠١٧). ويتم قياس صافي التدفق النقدي التشغيلي في نموذج الدراسة عن طريق قسمة صافي التدفق النقدي التشغيلي على إجمالي الأصول.

تستخدم الدراسة أيضا صافي الدخل كمتغير رقابي يؤثر على جودة القوائم المالية، حيث يُعد من أهم بنود القوائم المالية لكونه يظهر أداء الشركة باعتباره مقياسا لمقدرة المنشأة على توليد الربح ويقيس حجم الأرباح المعلن عنها. فكلما زادت الأرباح زادت احتمالية توزيعات الأرباح وترتفع موثوقية الدائنين بقدرة الشركة على سداد التزاماتها (أبوجبة والذنيبات، ٢٠١٧). ويرتبط صافي الدخل بالاستحقاقات التقديرية بشكل إيجابي، فكلما زاد الدخل زات احتمالية زيادة الاستحقاقات التقديرية (Cameran et al., 2016). ويتم قياس صافي الدخل في نموذج الدراسة عن طريق قسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول. كما تستخدم الدراسة متغير الاستحقاق الكلي، الذي يشير إلى إستراتيجية إدارة الأرباح للأعوام السابقة. وتشير بعض الدراسات إلى أن الإدارة تستخدم الاستحقاقات لتوزيع الأرباح بين السنوات، وبالتالي قد يكون الإجراء الحالي للاستحقاق معاكسا لما تم إجرائه في العام السابق (أبو الخير، ٢٠٠٦). ويتم قياس الاستحقاق الكلي في نموذج الدراسة عن طريق قسمة الاستحقاقات الكلية على إجمالي الأصول.

٩/١ نتائج البحث:

١/٩/١ الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

يوضح الجدول رقم (٣) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج الدراسة المستخدم لتحليل العلاقة بين طول فترة المراجعة وجودة القوائم المالية. وكما هو مبين في الجدول، تظهر قيمة الاستحقاقات الكلية $RAWDACC$ بمتوسط (٠,٠٠٦٧) وبانحراف معياري يساوي (٠,٢٧١). أما بالنسبة للقيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية *ABSDACC* بلغ متوسط قيمتها (٠,٠٦٢٧) وبانحراف معياري يساوي (٠,٢٦٣).

وبالنسبة للمتغير الرئيس الأول والمتمثل في طول فترة المراجعة $TENURE$ فقد بلغ متوسط طول الفترة (٢,٩٦) وعند انحراف معياري بلغ (١,٠١٧). أما بعد تقسيم العينة على حسب فترات المراجعة القصيرة (٣ سنوات كحد أقصى) وفترات المراجعة الطويلة (من أربع إلى خمس سنوات كحد أقصى) فأنه يتضح من الجدول رقم (٣) بأن متوسط طول الفترة القصيرة بلغ (٢,٣٠) وبانحراف معياري يساوي

(٠,٤٥٨)، بينما بلغ متوسط طول فترة المراجعة الطويلة (٣,٣٣) وبانحراف معياري يساوي (١,٠٥٢). الملاحظ من الجدول نفسه بأن رقم عدد المشاهدات للفترات القصيرة بلغ ٢٤٥ مشاهدة بينما عدد مشاهدات الفترات الطويلة بلغت ٤٥١ مشاهدة، أي أن غالبية الشركات المدرجة في العينة أكملت أربع أو خمس سنوات في فترتها مع مكتب المراجعة.

بالنسبة للمتغيرات الرقابية، يتضح أن عمر الشركة *AGE* كحد أقصى وصل إلى ٣٢ عام كشركة مساهمة وبمتوسط (١٤,٣٦)، أي أن أعمار الشركات كبير نسبيا وهذا يعطي إشارة على خبرة شركات المساهمة السعودية والمدرجة في معادلة تحليل الانحدار الذي تستخدمه الدراسة. وفي المقابل بلغت أقصى قيمة لحجم الشركة *Size* (٢٣,٧٢) وأدنى قيمة تساوي (١٣,٥٦) وبمتوسط (١٩,٩٢). هذه الأرقام تعطي دلالة على أن الشركات المدرجة في العينة متقاربة من حيث حجم الأصول.

جدول رقم (٣) يوضح الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج البحث

المتغيرات	عدد المشاهدات	المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	أقصى قيمة	أدنى قيمة
القيمة الأولية للاستحقاقات التقديرية (Raw-DACC)	٦٧٢	٠,٠٠٦٧-	٠,٠٠٦٧	٠,٢٧١	٠,٥٩	٦,٦٦-
القيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية (Abs- DACC)	٦٧٢	٠,٠٦٢٧	٠,٠٣٤٣	٠,٢٦٣	٦,٦٦	٠,٠٠
عمر الشركة (Age)	٦٩٧	١٤,٣٦	١٢,٠٠	٩,٧٩	٣٢,٠٠	١,٠٠
حجم الشركة (Size)	٦٩٧	١٩,٩٢	٢٠,١٠	٢,٥٣	٢٣,٧٢	١٣,٥٦
الحالة المالية للشركة (Lev)	٦٩٧	٠,٣٦	٠,٣٤	٠,٢١	١,٠٤	٠,٠١
حجم المبيعات (GROW)	٦٩١	١,١٩	٠,٠٧	٢٧,١٠	٧٢,٢٩	٣,٤٦-
صافي التدفق النقدي التشغيلي (CFO)	٦٩٧	٠,٣٢	٠,٠٩٧	٥,٥٧	١٤٧,٢٠	٠,٥٦-
الاستحقاق الكلي (TA)	٦٩٧	٠,٠٣٥	٠,٠٢٥-	١,٨٣	٤٧,٨٣	٦,٦٩-
صافي الدخل (NPR)	٦٩٧	٠,٣٧	٠,٠٦٩	٧,٦٨	٢٠٢,٨٨	٠,٧٥-
فترة المراجعة (TENURE)	٦٩٨	٢,٩٦	٢,٠٠	١,٠١٧	٥,٠٠	٢,٠٠
فترة المراجعة القصيرة (SHORTEN)	٢٤٥	٢,٣٠	٢,٠٠	٠,٤٥٨	٣,٠٠	٢,٠٠
فترة المراجعة الطويلة (LONGTEN)	٤٥١	٣,٣٣	٣,٠٠	١,٠٥٢	٥,٠٠	٤,٠٠

بالنسبة لمتغير الحالة المالية *Lev* الذي تم قياسه بنسبة المديونية، يتضح من الجدول أعلاه بأن متوسط الحالة المالية يساوي (٠,٣٦) والوسيط يساوي (٠,٣٤) وبانحراف معياري يساوي (٠,٢١)، ويعطي هذا تفسيرا بأن الحالة المالية للشركات المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة

(٢٠٠٣-٢٠١٦) لم تتعرض لضائقة مالية شديدة، ويعتبر وضعها مستقر نسبيا. وبخصوص معدل النمو *GROW* فقد تراوح من (-٣,٤٦) إلى (٧٢,٢٩)، بمتوسط (١,١٩) وبانحراف معياري (٢٧,١)، مما يشير إلى أن الشركات قد تباينت في معدل نموها خلال فترة الدراسة.

أما متغيرات أداء الشركات من حيث الربحية مثل متغير صافي التدفق النقدي التشغيلي *CFO*ومتغير صافي الدخلNPR ، فقد بلغ متوسط صافي التدفق النقدي التشغيلي بمعدل (٠,٣٢)، ومتوسط صافي الدخل بمعدل (٠,٣٧). وأقصى قيمة لمعدل صافي التدفق النقدي التشغيلي تساوي (١٤٧,٢٠) وأدنى قيمة هي (-٠,٥٦)، وأقصى قيمة لمعدل صافي الدخل تساوي (٢٠٢,٨٨) أما أدنى قيمة فقد وصلت إلى (-٠,٧٥). ومن خلال المتوسطات والانحراف المعياري يتبين أن معدلات الأداء لدى الشركات يعتبر جيد نسبيا.

٢/٩/١ تأثير طول فترة المراجعة وحجم مكتب المراجعة على القيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية:

اعتمدت الدراسة في تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من موقع تداول للشركات المدرجة في سوق المال السعودي على استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر طول فترة المراجعة وحجم مكتب المراجعة على جودة القوائم المالية. وتعتبر الاستحقاقات التقديرية المؤشر على جودة القوائم المالية، والتي يتم استخراجها واحتساب قيمها عن طريق بواقي انحدار نموذج جونز المعدل (Dechow, 1995). حيث أن بواقي الانحدار تمثل الجزء التقديري من الاستحقاقات، وهو الجزء الذي تمارس الإدارة فيه عملية إدارة الأرباح المحاسبية للتأثير على القوائم المالية. وتهتم الدراسة بشكل رئيسي بالقيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية.

لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة على القيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية، تم إجراء تحليل الانحدار الخطي وفقاً لنموذج الدراسة. وفي حال كانت إشارة قيمة معامل متغير طول فترة المراجعة(β_1) سالبة، فهذا يعني أن آراء المؤيدين للتغير الإلزامي صحيحة والتي تفترض بأن طول الفترة المحددة بفترة زمنية معينة ستؤدي إلى تحسين جودة القوائم المالية بسبب تحسن استقلالية المراجع. أما إذا كانت إشارة قيمة المعامل الخاص بطول الفترة (β_1) موجبة، فهذا يشير إلى صحة آراء المعارضين لنظام التغيير الإلزامي الذي يستند على الرأي القائل بأن طول الفترة المحددة بزمن معين سيؤدي إلى تدهور جودة القوائم المالية بسبب نقص الخبرة وفقدان المعرفة لدى المراجع. والشيء نفسه ينطبق على متغير حجم المكتبBig4.

يظهر من الجدول رقم (٤) أن قيمة معامل الارتباط R تساوي (٠,٩٩٦)، مما يُشير إلى قوة الارتباط بين القيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية ومتغيرات الدراسة ممثلة في طول فترة المراجعة، وحجم مكتب المراجعة، بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية. كما أن معامل التحديد R-Square بلغ (٠,٩٣٢) وعند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١) كما هو مبين في

الجدول رقم (٥). وهذا يدل على أن هناك علاقة قوية بين متغيرات الدراسة والقيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية (والتي تعتبر مؤشر على جودة القوائم المالية)، حيث يفسر نموذج الارتباط هذه العلاقة بنسبة ٩٣,٢% وهي عالية بدرجة كبيرة.

جدول رقم (٤) MODEL SUMMERY

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
ABSDACC	0.966[a]	0.932	0.932	0.06905

a. Predictors: (Constant), Tenure, Big4, Size, Age, Lev, Grow, CFO, NPR, TA.

جدول رقم (٥) ANOVA[a]

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig
Regression	43.601	9	4.845	1016.056	0.000[b]
Residual	3.156	662	0.005		
Total	46.758	671			

a. Dependent Variable: *ABSDACC*

b. Predictors: *(CONSTANT),* Tenure, Big4, Size, Age, Lev, Grow, CFO, NPR, TA.

جدول رقم (٥) يبين أن هناك علاقة قوية بين متغيرات الدراسة والقيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية، ولكن هل جميع المتغيرات ذات علاقة بالقيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية وعلى درجة عالية من المعنوية؟ جدول رقم (٦) يوضح طبيعة تأثير كل متغير من متغيرات الدراسة على القيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية وبالتالي على جودة القوائم المالية. حيث يظهر معامل طول فترة المراجعة *TENURE* بقيمة سالبة (-٠,٠٠٦) عند مستوى معنوية أقل من ٥% (٠,٠٢٣). وهذا يُشير إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين طول فترة المراجعة والقيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية. أي أن طول فترة المراجعة *TENURE* المحددة بخمس سنوات كحد أقصى، تؤدي إلى التقليل من حجم الاستحقاقات التقديرية وبالتالي تحسين جودة القوائم المالية، نظرا لأن المراجع يحد من قدرة الإدارة في المبالغة في إدارة الأرباح. ولا تشير النتائج إلى صحة آراء المعارضين لنظام التغيير الإلزامي الذي يستند على نقص الكفاءة بسبب نقص الخبرة لدى المراجع الجديد وفقدان المعرفة التي تراكمت عبر السنوات بالنسبة للمراجع القديم. هذه النتيجة تؤيد ما ذهب إليه مؤيدي التغيير الإلزامي الذي يرى بأن طول الفترة المحددة بزمن معين ستؤدي إلى تحسين جودة القوائم المالية، وأن

استقلالية المراجع هي العامل المهم لتطبيق نظام التغيير الإلزامي وذلك لأن المراجع يحد من التوسع في إدارة الأرباح، وبالتالي إثبات الفرضية الأولى للبحث، والتي تنص على: "**توجد علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية بين طول فترة المراجعة (المحددة بفترة لا تزيد عن خمس سنوات) وجودة القوائم المالية في شركات المساهمة السعودية**".

كما يظهر من الجدول رقم (٦) متغير حجم المكتب (Big 4) بمعامل سالب قيمته (-٠,٠١٤) وبدلالة إحصائية عند مستوى معنوية بلغت أقل من ٥% (٠,٠٢٠). وهذا يُشير إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مكتب المراجعة والقيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية. إن الإشارة السالبة لمعامل حجم المكتب β_2 الذي ظهر بمستوى معنوية (أقل من ٠,٠٥) يدل على أن المكاتب الأربعة الكبيرة تحد من إدارة الأرباح (التي عادة تكون عبر استخدام الاستحقاقات التقديرية) وبالتالي تحسن من جودة القوائم المالية. ويشير إلى أفضلية المكاتب الكبيرة على المكاتب الصغيرة بسبب زيادة الكفاءة والاستقلالية لديها. هذه النتيجة تُثبت صحة الفرضية الثانية للبحث، والتي تنص على: "**حجم مكتب المراجعة يُعزّز من تأثير طول فترة المراجعة على جودة القوائم المالية في شركات المساهمة السعودية**".

بالنسبة للمتغيرات الرقابية، فقد ظهرت في جدول رقم (٦) على حسب التوقعات المسبقة. فمتغير العمر *Age* ذو قيمة سالبة (-٠,٠٠١) وعند مستوى معنوية أقل من ١٠% (٠,٠٧٤). أي أنه كلما كان عمر الشركة أكبر كلما كانت تمارس تحفظات محاسبية أعلى. كما أن متغير حجم الشركة Size يظهر بقيمة سالبة (-٠,٠١٣) وبمستوى معنوية عالية جدا بلغت أقل من (٠,٠١). وذلك يعني أنه كلما زاد حجم أصول الشركة كلما حققت استقرار أكبر في حجم الاستحقاقات التقديرية. أما متغير الحالة المالية Lev ظهر بشكل إيجابي (٠,٠٢٦) وعند مستوى معنوية أقل من ١٠% (٠,٠٧٤).

وقد يكون ذلك بسبب أن الزيادة في حجم الاستحقاقات التقديرية عائدة إلى الزيادة في نسبة المديونية، وهذا قد يكون اتجاه الإدارة في الواقع العملي لأنها تتجه لإدارة الأرباح بشكل أكبر كلما زاد الوضع المالي سوءا. وبالنسبة لحجم المبيعات *GROW* فإنها تؤثر بالإيجاب على القيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية بمعامل يساوي (0.014) ودرجة معنوية عالية أقل من (٠,٠١). وهذا يُشير إلى أن النمو العالي في الشركات قد يكون مبالغا فيه بسبب إدارة الأرباح. وبخصوص صافي التدفق النقدي التشغيلي *CFO* وصافي الدخل *NPR* ، فإن صافي التدفق النقدي التشغيلي يؤثر بشكل سلبي على حجم الاستحقاقات التقديرية وبمستوى معنوية عالية عند درجة أقل من (٠,٠١). أما صافي الدخل فإنه يؤثر بالإيجاب وبمستوى معنوية عالية عند درجة أقل من (٠,٠١)، أي أنه كلما زاد صافي الدخل زادت معه احتمالية ممارسة إدارة الشركة في استخدام الاستحقاقات التقديرية لإدارة الربح المحاسبي. أما متغير الاستحقاق الكلي *TA*

فإنه يؤثر بشكل عكسي على القيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية وبدرجة معنوية عالية عند درجة أقل من (٠,٠١)، وذلك حسب التوقعات. حيث أن أثر إستراتيجية إدارة الأرباح للعام السابق تؤثر بشكل عكسي على إجراءات الاستحقاق الحالي.

وللتأكد من قوة تأثير معامل طول فترة المراجعة *TENURE* وأيضا معامل حجم المكتب Big4 ، تم إعادة الاختبار لنموذج الانحدار الخطي باستخدام تحليل الانحدار المتعدد بطريقة (Forward) لإبراز النتائج حسب قوة الارتباط وليس على حسب تسلسل الادخال وفقا لنموذج الدراسة. أيضا من أسباب القيام بهذا الإجراء أن قيمة معامل طول فترة المراجعة الظاهر في الجدول رقم (٦) صغير نسبيا بالمقارنة مع المتغيرات الرقابية، ونفس الشيء ينطبق على معامل حجم المكتب.

جدول رقم (٦) يوضح تأثير طول فترة المراجعة وحجم المكتب على القيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية

المتغيرات المستقلة	المعاملات (β)	قيمة (t)	مستوى المعنوية (sig)
Intercept	٠,٠٨٥	٣,٥٠١	٠,٠٠٠
طول فترة المراجعة (Tenure)	-٠,٠٠٦	-٢,٢٧٩	٠,٠٢٣
حجم المكتب (Big 4)	-٠,٠١٤	-٢,٣٤٠	٠,٠٢٠
عمر الشركة (Age)	-٠,٠٠١	-١,٧٩١	٠,٠٧٤
حجم الشركة (Size)	-٠,٠١٣	-٤,٥٨١	٠,٠٠٠
الحالة المالية (Lev)	٠,٠٢٦	١,٧٨٨	٠,٠٧٤
حجم المبيعات (Grow)	٠,٠١٤	٥,١١٩	٠,٠٠٠
صافي التدفق النقدي التشغيلي (CFO)	-٠,٨٣٩	٢٧,٥٥٨	٠,٠٠٠
صافي الدخل (NPR)	٠,٦٤	١٧,٨٣٦	٠,٠٠٠
الاستحقاق الكلي (TA)	-٠,٩٧٢	-٩٥,٠٦٠	٠,٠٠٠

عدد المشاهدات: ٦٧١ قيمة (Adjusted R-Square): ٠,٩٩٥

ويشير جدول رقم (٧) بأن قيمة معامل الارتباط R تساوي (٠,٩٦٥) مما يُشير إلى قوة الارتباط بين القيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية ومتغيرات الدراسة. وبلغت قيمة معامل التحديد R-Square (٠,٩٣٢) عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١) كما هو مبين في جدول رقم (٨). وهذا يدل على أن هناك علاقة قوية بين متغيرات الدراسة والقيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية، أي أن نموذج

الارتباط يفسر هذه العلاقة بنسبة ٩٣,٢% وهي عالية بدرجة كبيرة. مما يعني إمكانية الاعتماد على نموذج الدراسة الذي تم إدخال متغيراته بطريقة Forward. وهذه النتيجة مشابهة لتلك التي تم الحصول عليها وفقا للجدولين رقم (٤) ورقم (٥).

جدول رقم (٧) MODEL SUMMERY

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
ABSDACC	.965 [a] ٠	.932٠	.931 ٠	.06917

a. Dependent Variable: (Constant), *TA*, *CFO*,*NPR*, *LEV*, *TENURE*, *Grow*, *Size*, *Big4*

جدول رقم (٨) ANOVA[a]

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig
Regression	43.586	9	5.448	1138.869	0.000[b]
Residual	3.172	662	0.005		
Total	46.758	671			

a. Dependent Variable: *ABSDACC*

b. Predictors: (Constant), *TA*, *CFO*,*NPR*, *LEV*, *TENURE*, *Grow*, *Size*, *Big4*

الجدول رقم (٩) يوضح إعادة ترتيب المتغيرات المستقلة بحسب قوة الارتباط، ويتضح بأن المتغيرات الأكثر ارتباطا هي متغيرات الأداء المتمثلة في صافي التدفق النقدي التشغيلي، وصافي الدخل، ويأتي في مقدمتها الاستحقاق الكلي، ويأتي في الترتيب الرابع الحالة المالية للشركات. هذا الترتيب قد يكون منطقيا بحكم ارتباط هذه المتغيرات الأربعة الأولى بعملية إدارة الأرباح واتخاذ القرارات والسياسات المالية. ويظهر متغير طول الفترة في الترتيب الخامس من حيث قوة الارتباط والتأثير على حجم الاستحقاقات التقديرية والمتمثلة بالقيمة المطلقة. حيث ظهر بمستوى معنوية عالي (٠,٠١٦) وبمعامل سالب يساوي (-٠,٠٠٦)، مما يعطي دلالة إحصائية على صحة رفض آراء المعارضين لنظام التغيير الإلزامي، ويعزز صحة الفرضية الأولى للدراسة المتعلقة بآراء المؤيدين لنظام التغيير الإلزامي. أما بالنسبة للمتغير المستقل الثاني المتمثل في حجم المكتب فقد أخذ الترتيب الأخير، بدلالة إحصائية وذات معنوية مرتفعة أيضا بلغت (٠,٠٤٦). وبناء عليه تعزز هذه النتيجة صحة الفرضية الثانية للدراسة والتي تفترض بأن المكاتب الكبيرة تحقق استقلالية وكفاءة أعلى من المكاتب الصغيرة مما يزيد من جودة القوائم المالية. ويُلاحظ أن هذه النتائج متقاربة

مع تلك في الجدول رقم (٦)، إلاّ أن نتيجة متغير طول الفترة أقوى قليلا عما كانت عليه في الجدول رقم (٦)، بينما نتيجة متغير حجم المكتب أضعف قليلا عما كانت عليه في الجدول رقم (٦). مع ملاحظة أنه تم حذف متغير عمر الشركة من الترتيب في الجدول رقم (٩) نظرا لعدم وجود أهمية إحصائية لهذا المتغير.

جدول رقم (٩) يوضح قوة ارتباط المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع تراتيبيا

المتغيرات	المعاملات	قيمة t	مستوى Sig المعنوية
Intercept	٠,٠٧٢	٣,٠٧٩	٠,٠٠٢
الاستحقاق الكلي (TA)	-٠,٩٧١	-٩٤,٩٧٩	٠,٠٠٠
صافي التدفق النقدي التشغيلي (CFO)	-٠,٣٧٩	-٢٧,٦٨٢	٠,٠٠٠
صافي الدخل (NPR)	٠,٦٤٢	١٧,٨٥٧	٠,٠٠٠
الحالة المالية (Lev)	٠,٠٣٠	٢,٠٥٩	٠,٠٤٠
طول فترة المراجعة (Tenure)	-٠,٠٠٦	-٢,٤١٠	٠,٠١٦
حجم المبيعات (Grow)	٠,٠١٤	٥,٠٢٢	٠,٠٠٠
حجم الشركة (Size)	-٠,٠١٣	-٤,٤٢٨	٠,٠٠٠
حجم المكتب (Big 4)	-٠,٠١٢	-١,٩٩٦	٠,٠٤٦

عدد المشاهدات: ٦٧١

قيمة (Adjusted R-Square): ٠,٩٩٥

٣/٩/١ تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد بناء على تقسيم عينة الدراسة إلى فترات قصيرة وفترات طويلة:

لمعرفة أثر منحنى التعلم، تم تحليل أثر طول فترة المراجعة على جودة القوائم المالية وذلك بتقسيم طول فترة المراجعة إلى فترات قصيرة SHORTTEN (٣سنوات كحد أقصى) وفترات طويلة LONGTEN (٤ أو ٥ سنوات كحد أقصى). هذا التقسيم يساعد في معرفة تأثير منحنى التعلم، للتوصل إلى معرفة ما إذا كانت الفترة المحددة حسب نظام إلزامية التغيير في المملكة العربية السعودية (خمس سنوات) كافية لاكتساب المراجع للمعرفة، وما هي الفترة المناسبة؟ وهل السنوات الأولى لمكتب المراجعة مع الشركة تؤثر فعلا على معرفة المراجع؟ بوهل تجاوز المراجع لثلاث سنوات مع الشركة سيؤدي إلى اكتساب الخبرة الكافية؟

يوضح الجدول رقم (١٠) أن قيمة معامل الارتباط R، الخاصة بالفترات القصيرة، بلغت (٠,٤٢٥) وقيمة معامل التحديد R-Square تساوي

(٠,١٨١). وهذا يُشير إلى أن الارتباط ضعيف بين فترة الارتباط القصيرة وبين القيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية، إلاّ أن مستوى المعنوية عالي كما يظهر من الجدول رقم (١١). وفي المقابل يتضح من الجدول رقم (١٠) أن قيمة معامل الارتباط R ، الخاصة بالفترات الطويلة، بلغت (٠,٩٨٢) وبمعامل تحديد R-Square (٠,٩٦٤) وعند مستوى معنوية عالي أقل من (٠,٠١) كما هو مبين في الجدول رقم (١١). وهذا يُشير إلى أن الارتباط قوي بين فترة الارتباط الطويلة وبين القيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية.

الجدول رقم (١٢) يشير إلى طبيعة الفروقات في التأثير على القيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية ما بين طول الفترة القصيرة وطول الفترة الطويلة. ويشير الجدول إلى أن معامل طول فترة المراجعة الطويلة (أربع أو خمس سنوات كحد أقصى) يؤثر على القيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية بالسالب بقيمة تساوي (-٠,٠٠٧) وبمستوى معنوية عالي بلغ أقل من ٠,٠٥ (٠,٠١٣)، أي أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين فترة المراجعة الطويلة (٤ إلى ٥ سنوات) وجودة القوائم المالية. في المقابل لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طول فترة المراجعة القصيرة (٣سنوات كحد أقصى) والقيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية. كما يتضح من الجدول رقم (١٢) أن متغير حجم المكتب يؤثر بالسالب على القيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية خلال فترة المراجعة القصيرة بمعامل يساوي (-٠,٠٣) وبمستوى معنوية أقل من (٠,٠١)، مما يعني بأن المكاتب الكبيرة تكتسب معرفة أسرع من المكاتب الصغيرة مما يساعد على الحد من التوسع في استخدام مستوى الاستحقاقات التقديرية للمبالغة في عملية إدارة الأرباح. وفي المقابل فإن متغير حجم المكتب يؤثر بالسالب على القيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية خلال فترة المراجعة الطويلة بمعامل يساوي (-٠,٠٠٦)، ولكن بدون معنوية إحصائية كما يتضح من الجدول رقم (١٢). وهذا يُشير إلى أن مكاتب المراجعة تساعد في الحد من إدارة الأرباح وبالتالي تحسين جودة القوائم المالية خلال الفترات الطويلة، إلاّ أنه لا يوجد فروقات في التأثير بين المكاتب الكبيرة والمكاتب الصغيرة. أي أن كلا المكاتب الكبيرة والصغيرة لديها المعرفة الكافية خلال الفترات الطويلة، بخلاف الحال في الفترات القصيرة حيث تكتسب المكاتب الكبيرة المعرفة أسرع من المكاتب الصغيرة.

جدول رقم (١٠) MODEL SUMMERY

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
SHORTTEN	0.425[a]	0.181	0.148	0.07704
LONGTEN	0.982[b]	0.964	0.964	0.06200

a. Predictors: (CONSTANT),,TENURE, Big4, Size, AGE, LEV, Grow, CFO, NPR, TA.

b. Predictors: (CONSTANT), TENURE, Big4, Size, AGE, LEV, Grow, CFO, NPR, TA.

جدول رقم (١١) ANOVA[a]

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig
SHORTTEN					
Regression	0.300	9	.033 0	5.611	0.000[b]
Residual	1.359	229	0.006		
Total	1.659	238			
LONGTEN					
Regression	43.480	9	4.831	1256.944	0.000[c]
Residual	1.607	418	0.004		
Total	45.086	427			

a. Dependent Variable: ABSDACC .a

b. Predictors: (CONSTANT), TENURE, Big4, Size, AGE, LEV, Grow, CFO, NPR, TA

c. Predictors: (CONSTANT), TENURE, Big4, Size, AGE, LEV, Grow, CFO, NPR, TA

جدول رقم (١٢) يوضح تأثير الفرق بين تأثير طول فترة المراجعة القصيرة والطويلة على حجم الاستحقاقات التقديرية

المتغيرات	فترات المراجعة القصيرة (ABSDACC)			فترات المراجعة الطويلة (ABSDACC)		
	المعاملات	قيمة t	Sig مستوى المعنوية	المعاملات	قيمة t	Sig مستوى المعنوية
Intercept	٠,٠١٩	٠,٣٨٢	٠,٧٠٣	٠,١٠٣	٣,٧١٦	٠,٠٠٠
طول فترة المراجعة (Tenure)	٠,٠١	٠,٩٠٦	٠,٣٦٦	-٠,٠٠٧	-٢,٤٦	٠,٠١٣
حجم المكتب (Big 4)	-٠,٠٣	-٢,٦٥٤	٠,٠٠٩	-٠,٠٠٦	-٠,٩١٥	٠,٣٦١
عمر الشركة (Age)	-٠,٠٠١	-١,١٢٥	٠,٢٦٢	-٠,٠١٢	-١,٢٠٨	٠,٢٢٦
حجم الشركة (Size)	-٠,٠٠٤	-٠,٧٩٩	٠,٤٢٥	-٠,٠١٦	-٤,٧٣٢	٠,٠٠٠
الحالة المالية (Lev)	٠,٠٢٢	٠,٧٥٤	٠,٤٢٥	٠,٠٣٣	٢,١٤٧	٠,٠٣٢
حجم المبيعات (Grow)	٠,٠٠٧	١,٢٩٤	٠,١٩٧	٠,٠١٦	٤,٩٥٢	٠,٠٠٠
صافي التدفق النقدي التشغيلي (CFO)	-٠,٤٢٩	٢,٣٢٩	٠,٠٠٠	-٠,٣١٩	-٢٤,١٠٦	٠,٠٠٠
الاستحقاق الكلي (TA)	-٠,٥٤٤	-٥,٧٤١	٠,٠٠٠	-٠,٩٧٧	-١٠٥,٥١٩	٠,٠٠٠
صافي الدخل (NPR)	٠,٣٥٧	٤,٥٦٩	٠,٠٠٠	٠,٦٩٥	١٦,٠٤٤	٠,٠٠٠

عدد المشاهدات: ٤٣١ ***عدد المشاهدات: ٢٤٢***

قيمة (Adjusted R-Square): ٠,٩٦٤ ***قيمة (Adjusted R-Square): ٠,١٥٣***

٤/٩/١ مناقشة نتائج الدراسة:

تدعم النتائج التي توصلت إليها الدراسة آراء المؤيدين لنظام التغيير الإلزامي. وتختلف هذه النتائج مع الدراسات التي عارضت تطبيق التغيير الإلزامي مثل دراسة (Myers et al., 2003) ودراسة (Johnson et al., 2002) اللتان تم تطبيقهما في الولايات المتحدة الأمريكية في بيئة أعمال لا تطبق إلزامية التغيير. ونفس الحال بالنسبة لدراسة (Chen et al., 2008) التي تم تطبيقها في تايوان. حيث أشارت هذه الدراسات إلى أن مستوى الاستحقاقات التقديرية تقل كلما زادت عدد سنوات المراجعة. كما تختلف نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (Jadiyappa et al., 2021) التي تم تطبيقها في الهند. حيث أشارت النتائج إلى أن طول فترة الارتباط تُعزّز من جودة المراجعة. ولكن في الحالات التي تدفع فيها الشركات أتعاب مراجعة مبالغ فيها وعلى وجه الخصوص الشركات التي يترأس مجلس إدارتها المدير التنفيذي، ففي مثل هذه الحالات وجدت الدراسة أن طول فترة الارتباط تُخفّض من جودة المراجعة. وتختلف أيضا نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (مبارك، ٢٠١٢) التي تم تطبيقها في المملكة العربية السعودية والتي لم تجد دليل إحصائي على العلاقة

بين طول فترة المراجعة وجودة المراجعة المتمثلة بنسبة ميلر لقياس إدارة الأرباح.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات التي تؤيد تطبيق نظام التغيير الإلزامي، مثل دراسة (Rickett et al., 2016) التي توصلت إلى ضرورة تطبيق اليونان لنظام التغيير الإلزامي لمكاتب المراجعة على ضوء اللائحة التي قدمتها المفوضية الأوربية في عام ٢٠١٤. كذلك تؤيد الدراسة الحالية موقف دراسة (Al-Thuneibat et al., 2011) التي وجدت بأن جودة المراجعة تتدهور عندما تطول فترة المراجعة وأوصت بضرورة تطبيق نظام التغيير الإلزامي لمكاتب المراجعة في بيئة الأعمال الأردنية. وتتوافق النتائج أيضا مع دراسة (Silvestre et al., 2018) التي طبقت على الشركات البرازيلية حيث يتم تغيير مكاتب المراجعة كل خمس سنوات، ووجدت أن التغيير الإلزامي يؤدي إلى تحسين جودة الأرباح المحاسبية. وتتفق كذلك مع دراسة (Cameran et al., 2016) التي وجدت بأن نظام التغيير الإلزامي لمكاتب المراجعة في إيطاليا فعال ويؤدي إلى تحسين جودة المراجعة. وتدعم الدراسة الحالية دراسة (أبو الخير، ٢٠٠٦) التي أوصت بتطبيق نظام التغيير الإلزامي كل خمس سنوات بدلا من ثلاث سنوات للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، ورأت بأنه فعال ولكن مع الحرص على مراقبة آلية النظام بشكل جيد.

ولم تجد نتائج الدراسة الحالية علاقة ذات دلالة إحصائية بين طول فترة المراجعة القصيرة (من سنتين إلى ثلاث سنوات) وجودة القوائم المالية، بينما تشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين طول فترة المراجعة الطويلة (من أربع إلى خمس سنوات) وجودة القوائم المالية، وبالتالي صحة تأثير منحنى التعلم. أي أنه كلما زاد عدد السنوات عن ثلاث سنوات تصبح جودة القوائم المالية أفضل بسبب زيادة واتساع معرفة وخبرة المراجع. وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (Chi and Huang, 2005) التي وجدت أن المراجع يصل إلى ذروة المعرفة عندما يكمل خمس سنوات من علاقته بالعميل.

وتدعم النتائج الفرضية المتعلقة بحجم المكتب، حيث تشير النتائج إلى أن مكاتب المراجعة الكبيرة تكتسب المعرفة والخبرة بشكل أسرع من المكاتب الصغيرة خلال فترات المراجعة. ذلك لأن لديها المقدرة على الحد من حجم الاستحقاقات التقديرية في الثلاث سنوات الأولى وما بعدها، وهذا يتوافق مع دراسة (Chi and Huang, 2005).

١٠/١ التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحثان بما يلي:

١- الاستمرار في نظام التغيير الإلزامي المعمول به في المملكة العربية السعودية الذي يفرض على الشركات تغيير مكتب المراجعة كل خمس سنوات وفترة تهدئة سنتين قبل أن يعود نفس المكتب للتعاقد مع نفس الشركة.

٢- عدم ترك الحد الأدنى لارتباط مكتب المراجعة مع العميل مفتوحا (اختياريا)، وإنما يجب فرض

فترة حد أدنى إلزامية لا تقل عن ثلاث سنوات، لكي يكتسب مكتب المراجعة الخبرة والمعرفة الكافية لتجاوز تأثير منحنى التعلم.

٣- تطوير قدرات المراجعين على تقدير خطر عمليات إدارة الأرباح عند تخطيط عملية المراجعة، وذلك عن طريق الدورات التدريبية وبرامج التعليم المستمر.

١١/١ الدراسات المستقبلية:

١- دراسة أثر متغير الحوكمة على العلاقة بين طول فترة المراجعة وجودة القوائم المالية.

٢- دراسة تأثير سياسة التغيير الالزامي لمكتب المراجعة على احتكار مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية.

٣- استخدام مقاييس أخرى لجودة القوائم المالية، للتعرف على العلاقة بينها وبين طول فترة الارتباط بين مكتب المراجعة والعميل.

قائمة المراجع :

المراجع العربية :

أبو الخير، مدثر طه (٢٠٠٦) " التغيير الإجباري للمراجعين وأثره على تكاليف وجودة عملية المراجعة دراسة ميدانية في البيئة السعودية ". المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، مصر، العدد ٢، ص ص: ٧١-١١٧.

أبو جبة، محمد عوني والذنيبات، علي عبد القادر (٢٠١٧) " أثر الربحية في إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي". المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد ٢، ص ص: ٢٥٩-٢٨٠.

جبران، محمد علي (٢٠١٠م) "العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين في اليمن". (ندوة مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين)، الرياض: جامعة الملك سعود.

عبيد، فداء عدنان وأكبر، يونس عباس (٢٠١٦) " جودة الأرباح وتأثيرها في القوائم المالية ". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٤٨، ص ص: ٢٤٩-٢٦٤.

عصيمي، زكريا أحمد (٢٠١٥) " أثر التغيير الدور للمراجع الخارجي على جودة القوائم المالية بالشركات المساهمة". مجلة الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد ٣، ص ص: ٦٢٧-٦٦٢.

مبارك، الرفاعي إبراهيم (٢٠١٢) " التغيير الدوري للمراجعين وأثره على جودة المراجعة: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية ". مجلة جامعة الملك سعود (العلوم الإدارية)، العدد ٢، ص ص: ٢٤١-٢٦٥.

نشوان، اسكندر محمود (٢٠١٠) "جودة خدمة المراجعة والعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر مراجعي الحسابات الفلسطينيين". مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مصر، العدد ١، ص ص: ١٦٩-٢٢٤.

نور، عبد الناصر والعواوودة، حنان (٢٠١٧) " إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ". المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد ٢، ص ص: ١٦١-١٧٩.

المراجع الأجنبية :

Al-Thuneibat, A. E., Alissa, R. K. and Reynolds, J. K., (2011) " Do audit tenure and firm size contribute to audit quality? Empirical evidence from Jordan". Managerial Auditing Journal, Vol. 26, pp: 317-334.

Basu, S. (1997) "The conservatism principle and the asymmetric of earnings". Journal of Accounting and Economics, Vol. 24, pp: 3-37.

Baxter, P. and Cotter, J. (2009) "Audit Committees and earnings quality". Accounting and Finance, Vol. 49, pp: 267-290.

Cameran, M., Prencipe, A., and Trombetta, M. (2016) "Mandatory Audit Firm Rotation and Audit Quality". European Accounting Review, Vol. 25, pp: 35-58.

Carcello, J. V. and Nagy, A. L. (2004) "Audit firm tenure and fraudulent financial". Auditing: A Journal of Practice and theory, Vol. 55, pp: 55-69.

Carey, P. and Simnett, R. (2006) "Audit partner rotation tenure and audit quality". The Accounting Review, Vol. 81, pp: 653- 676.

Chan, L., Jedadeesh, N., and Lakonishok, J. (2006) "Earnings Quality and Stock Returns". Journal of Business, Vol. 79, pp: 1041-1082.

Geiger, M.A., and Raghunandan, K. (2002) "Auditor tenure and audit reporting failures". Auditing: A Journal of Practice and Theory, Vol. 21, pp: 67-78.

Heninger, W. G. (2001) "The association between auditor and abnormal accruals". The Accounting Review, Vol. 76, pp: 111-26.

Jackson, B. A., Moldrich, M. and Roebuck, P. (2008) "Mandatory audit firm rotation and audit quality". Managerial Auditing Journal, Vol. 23, pp: 420-437.

Jadiyappa, N., Hiekman, L., Kakani, R., and Abidi, Q. (2021) "Auditor tenure and audit quality: an investigation of moderating factors prior to the commencement of mandatory rotations in India". Managerial Auditing Journal, Vol. 36, pp: 724-743.

- Jenkins, D. and Velury, U. (2008) "Does auditor tenure influence the reporting of conservative earnings?". Journal of Accounting and Public Policy, Vol. 27, pp: 115-132.

Johnson, J. (1991) "Earning management during import relief investigations". Journal of Accounting Research, Vol. 29, pp: 193-228.

Johnson, V. E., Khurana, I. K., and Rehnolds, J. K. (2002) "Audit-firm rotation and audit quality ". Contemporary Accounting Research, Vol. 19, pp: 660-637.

Jordan, C. E., Clark, S. J., and Hames, C. C. (2010) "The impact of audit quality on earnings management to achieve user reference points in EPS". Journal of Applied Business Research, Vol. 26, pp: 19-30.

Kim, H., Lee, H. and Lee, J. E. (2015) "Mandatory Audit Firm Rotation and Audit Quality". The Journal of Applied Business Research, Vol. 31, pp: 1089- 1106.

Knechel, W. R., and Vanstraelen, A. (2007) "The relationship between auditor tenure and audit quality implied by going concern opinion". Auditing: A Journal of Practice and Theory, Vol. 26, pp: 113-131.

Malik, Z., Arshed, N., Hassan, M., Rashed, B., Kazmi, S., and Gulzar, M. (2017) "The impact of auditor tenure on audit: Evidence from Pakistan". A Research Journal of Commerce,

Chen, C., Lin, H., and Lin, Y. (2008) "Audit partner tenure, audit firm tenure, and discretionary accruals: does long auditor tenure impair earnings quality?". Contemporary Accounting Research, Vol. 25, pp: 415-445.

Chi, W. and Huang, H. (2005) "Discretionary accruals audit-firm tenure and audit partner tenure: empirical evidence from Taiwan". Journal of Contemporary Accounting, Economics, Vol. 1, pp: 65-92.

Corbella, S., Florio, C., Gotti, G., and Mastrolia, S. (2015) "Audit firm rotation, audit fees and audit quality: the experience of Italian public companies". Journal of International Accounting, Auditing & Taxation, Vol. 25, pp: 46-66.

Dattin, C .F. (2017) "Developments in France regarding the mandatory rotation of auditors: do they enhance auditors, independence?". Accounting History, Vol. 22, pp: 4-66.

DeAngelo, L. E. (1981) "Auditor size and audit quality". Journal of Accounting and Economics, Vol. 3, pp: 183-199.

Dechow, P. M. and Dichev, I. D. (2002) "The quality of accruals and earnings: the role of accrual estimation errors". The Accounting Review, Vol. 77, pp: 35-59.

Dechow, P. M., Ge, W., and Schrand, C. M. (2010) "Understanding Earnings Quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences". Journal of Accounting and Economies, Vol. 50, pp: 344-401.

Dechow, P. M., Sloan, R. G., and Sweeney, A. P. (1995) "Detecting earnings management". The Accounting Review, Vol. 70, pp: 193-225.

Defond, M. L. and Park, C. W. (2001) "The reversal of abnormal accruals and the valuation of earnings surprise". The Accounting Review, Vol. 76, pp: 375-404.

Firth, M., and Keng, C. (2004) "Auditor quality, signaling, and the valuation of initial public offering". Journal of Business Finance and Accounting, Vol. 25, pp: 145-164.

Shockley, R. A. (1981) "Perception of auditor independence: an empirical analysis". The Accounting Review, Vol. 4, pp: 785-800.

Silvestre, A. O., Costa, C. M., and Kronbaur, C. A. (2018) "Audit rotation and earnings quality: an analysis using discretionary accruals". Brazilian Business Review, Vol. 15, pp: 410- 426.

Teoh, S. H. and Wong, T. J. (1993) "Auditor size and the earnings response coefficient". The accounting review, Vol. 68, pp: 346-366.

E economics, and Social Sciences, Vol. 11, pp: 202-209.

McNichols, M. F. (2002) "Discussion of the quality of accruals and earnings: the role of accruals estimation errors". The Accounting Review, Vol. 77, pp: 61- 69.

Myres, J. N., Myers. L. A., and Omar, T. C. (2003) "Exploring the term of the auditor-client relationship and the quality of earnings: a case for mandatory auditor rotation?". The Accounting Review, Vol.78, pp: 779-799.

Rickett, L., Maggina, K., and Alam, P. (2016) "Auditor tenure and accounting conservatism: evidence from Greece". Managerial Auditing Journal, Vol. 31, pp: 538- 565.

The Effect of Audit Tenure and Audit Office Size on Financial Reports Quality: An Applied Study on Saudi Public Companies

Yousef Abdullah O Basodan
ybasodan@yahoo.com

Sameh Mahmood I Suliman
sam7772016@hotmail.com

Abstract: The current study aimed to know the effect of the length of audit period and the size of audit firm on the quality of the financial statements applied to Saudi joint stock companies. The study focused specifically on the effectiveness of the length of audit period set by the Saudi regulations as a maximum of five years, with no minimum period.

To examine the effect of both the length of the period and the size of the office on the quality of financial statements, the study relied on the quantitative analysis approach using the multiple linear regression model. The level of the discretionary accruals was used as an indicator of the quality of the financial statements. It was extracted using the modified Jones model according to (Dechow et al., 1995). The study was applied to joint stock companies registered in the Saudi capital market during the period (2003-2016); however, the banking and insurance sectors were excluded.

The results of the study concluded that the length of the audit period, set as a maximum of five years, lead to a reduction in discretionary accruals as measured by the absolute value, and hence improves the quality of financial statements. Also, the results indicated that there was a significant statistical relationship between the long audit period (4 to 5 years) and the quality of the financial statements. However, there was no relationship between the short audit period (maximum of 3 years) and the absolute value of discretionary accruals. In addition, the results showed that the big auditing firms were better than small auditing firms in terms of limiting the earnings management, and hence improve the quality of financial statements. In particular, the results showed that big auditing firms were faster in gaining knowledge during the short audit period as compared to small auditing firms.

Key Words: Tenure - Audit Firm Size - Financial Statements Quality - Discretionary Accruals - Earnings Management